

Distr.
GENERAL

S/1997/204
7 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه الموجز التنفيذي والنتائج الرئيسية للتقرير الذي أعدته قوة الشرطة الدولية عملاً بالمقررات المتعلقة بموستار المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالإضافة إلى فرعيه المعنويين "نزاهة الشرطة وأخلاقياتها" و "الشرطة الخاصة لموستار الغربية". وتحفظ الأمانة العامة في ملفاتها بالصور الفوتوغرافية المقدمة كأدلة في النص الأصلي للتقرير وقائمة الأفراد المحددين في الوثيقة* لإطلاع أعضاء مجلس الأمن إن رغبوا في ذلك.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

* يمكن الاطلاع على الصور الفوتوغرافية ونص الوثيقة في الغرفة B-1 S-3720.



المرفق الأول

موجز تنفيذي

في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ تحركت مسيرة تضم عدة مئات من البشناق (البوسنيين المسلمين) تقودها زعامات دينية وسياسية بدأت من شارع راده بيتاغ في شرق موستار صوب مقبرة واقعة على شارع كنيزا ميالا هوسكوج (شارع ليسكا) في موستار الغربية. وكانت هذه الجماعة تحتفل بعيد الفطر، وهو مناسبة يُعتاد فيها زيارة المقابر. وقامت الجماعة بإخطار شرطة موستار الغربية بنيتها زيارة المقبرة. وتحركت المسيرة بقيادة نائب عمدة موستار ورافقها ثلاثة مراقبين من قوة الشرطة الدولية، ثم عبرت جادة البوليغار التي كانت تشكل خط المواجهة بين مجتمعي موستار الشرقية والغربية. وبعد اجتيازها الجادة، بدأت في التحرك صوب (شارع ليسكا) متجهة إلى موقع المقبرة. وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المسيرة كان سكان موستار الغربية يحتفلون بكرنفال أسري^(١) في منطقة دوار روندو على بُعد عدة مربعات سكنية.

ولدى دخول المسيرة شارع ليسكا قابلها ثلاثة أو أربعة ضباط من شرطة موستار الغربية بزيهم الرسمي حيث نصح بعضهم الجماعة بعدم إثارة الاضطرابات ونصحها بعض آخر بعدم مواصلة السير. وبعد مناقشة قصيرة بين قادة المسيرة وأفراد شرطة موستار الغربية الموجودين في الموقع واصلت المسيرة تحركها نحو المقبرة.

ولم تكد المسيرة تتحرك لأكثر من ١٠٠ متر حتى أوقفها أفراد شرطة موستار الغربية ثانية. وأعقب ذلك مناقشة قصيرة أخرى شهود أفراد الشرطة أثناءها يشدون على أيدي بعض أعضاء الجماعة. وصدرت عن أحد مراقبي قوة الشرطة الدولية الموجودين في مكان المسيرة إشارات فهِمت منها الجماعة أن توسعها مواصلة التحرك.

ومرة أخرى تحركت المسيرة إلى الأمام لمسافة (١٠) أمتار، بعدها ظهرت سيارة (فان) بيضاء تابعة لشرطة موستار الغربية وهي تتحرك صوب المشتركين في المسيرة قادمة من شارع ليسكا، ثم توقفت في عرض الطريق محاولة اعتراض المسيرة. وكان ذلك على بُعد ١٠٠ متر من المقبرة. لكن أفراد المسيرة تجاوزوا سيارة الشرطة وواصلوا سيرهم حولها نحو المقبرة. وفي أثناء اجتيازهم للسيارة شاهدوا أفراد شرطة موستار الغربية يستخدمون أجهزة اللاسلكي اليدوية.

(أ) اعتاد سكان موستار الغربية الاحتفال بمهرجان سنوي بالقرب من منطقة روندو. وهي مناسبة عائلية يُحتفل بها في تاريخ معين يتحدد على أساس عدد الأيام التي تسبق الاحتفال بعيد الفصح. وقد تصادف وقوع مناسبة بايرام ومناسبة المهرجان في اليوم نفسه.

وباقتراب المسيرة من سياج المقبرة، شوهـد (١٥) فردا من شرطة موستار الغربية يرتدون الملابس المدنية غير الرسمية يتحركون في اتجاه الجماعة قادمين من منطقة دوار روندو على شارع ليسكا. وعندما أدركوا الجماعة أوقفوها عند سياج المقبرة. وكان بعض أفراد الشرطة هؤلاء يمسكون بالهراوات في أيديهم. وصاح أفراد شرطة موستار الغربية في الحشد ثم سحبوا هراواتهم وبدأ بعضهم بضرب أفراد الجماعة. وإزاء ذلك أخذ أعضاء المسيرة يتقهقرون إلى الشارع راجعين من حيث أتوا وأفراد الشرطة يتبعونهم ويشبعون أفراد الجماعة المشتتين ضربا بهراواتهم. وقد احتاج خمسة على الأقل من المشتركين في المسيرة إلى علاج طبي للجروح التي أصابتهم جراء الضرب.

عند تلك المرحلة كان واحدا على الأقل من رجال الشرطة ممن يرتدون ملابس مدنية يحمل مسدسا في يده، وقد أطلق أحد أفراد شرطة موستار الغربية بزيه الرسمي، أعيرة نارية في الهواء أثناء تقهقر المسيرة. وبعدها قام إثنان على الأقل من رجال الشرطة وهما في ملابسهما المدنية بسحب أسلحتهما وإطلاق النار على المتقهقرين فصرعوا أحدهم (السيد سليمانوفيتش شفيق) وجرحوا ٢٠ شخصا على الأقل.

وفي أثناء انسحاب المسيرة ألقى أحد أفراد الجماعة حجرا، أدى إلى تهشم زجاج إحدى سيارات الشرطة. وزعمت شرطة موستار الغربية أن ثلاثة من أفرادها أصيبوا بجراح على أيدي أفراد المسيرة لكنه لم تتوفر أدلة كافية تثبت، بالنسبة لإثنين منهما أنهما أصيبا بالفعل أثناء تلك المواجهة. وربما يكونان قد أصيبا في العنف الذي نشب في الليلة التالية لوقوع المواجهة. أما الإصابة الوحيدة على أيدي أفراد المسيرة الثابتة بين صفوف أفراد شرطة موستار، فتتمثل في كسر أنف أحد أفرادها.

وقد التقطت صور فوتوغرافية لإثنين من أفراد شرطة موستار الغربية أثناء إطلاقهما النار على الحشد المتقهقر هما: زيليكو بلانينيتش وإيفان هاركتش، وهو نائب رئيس شرطة موستار الغربية. وتعرف الشهود على أحد أفراد الشرطة في ملابس المدنية هو بوزو بيرتش أثناء إطلاقه النار على المحتشدين. ويبدو أنه كان يقف إلى جوار المصور ولذلك لم يظهر في الصور الملتقطة. كذلك التقطت صور لثلاثة آخرين من أفراد الشرطة وأسلحتهم مشرعة، وإن لم يكونوا يصوبونها أو يطلقونها على المحتشدين وهم: زلاتكو بافلوفيتش، وجوزيب سفيتانوفيتش، إضافة إلى فرد آخر من شرطة موستار الغربية لم يجر التعرف عليه بزيه الرسمي.

وبانتشار أنباء وقوع العنف بدأت اعتداءات عشوائية ومتفرقة ضد المواطنين في عدة مواقع حول المدينة وفي الطريق الخارجة من موستار والمؤدية إليها. وارتكب كثير من هذه الاعتداءات على أيدي البشناق ضد البوسنيين الكروات، وإن كانت هناك أيضا اعتداءات وقعت على أيدي البوسنيين الكروات ضد البشناق. ولم تغد قوة الشرطة الدولية بحدوث أية اعتقالات في هذه الحالات.

وأجلت ثمانى وعشرون أسرة بشناقية بصورة غير قانونية عن الشقق التي تقطنها، كما فرت تسع عشرة أسرة أخرى من موستار الغربية بدافع الخوف، بعد وقوع هذه الحوادث. وفي الأيام التي تلت

عملية الإخلاء، أعيد تسكين العائلات التي رغبت في العودة إلى شقها. وبعد تدخل المجتمع الدولي قامت شرطة موستار الغربية باعتقال ستة من المشتبه فيهم.

وأظهرت التحقيقات أن شرطة موستار الغربية لم تتلق فحسب إشعارا مسبقا بالمسيرة المزمعة إلى المقبرة، بل قامت أيضا بتكليف بعض أفرادها بالوقوف على طريق المسيرة قبل تحركها. ولم تكن هناك صلة من أي نوع، لا بصرية أو مادية بين أفراد المسيرة والمحتفلين بالكرنفال في موستار الغربية. وقد أوقفت الشرطة المسيرة على أعتاب المقبرة التي يحق لأفرادها زيارتها والتي تبعد أكثر من مائتي متر عن موقع الكرنفال.

وتسبب استخدام الأفراد المسؤولين عن إنفاذ القانون للعنف المفرط في ضرب أفراد المسيرة ولجوؤهم غير الضروري وغير المتناسب إلى القوة المميتة في وفاة شخص واحد وإصابة عدة أشخاص بجروح. ويدخل هذا التصرف من جانب الأفراد المسؤولين عن إنفاذ القانون في باب التصرفات الإجرامية، ويشكل انتهاكا للمعايير الدولية المعترف بها في تنفيذ القانون، وانتهاكا للمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنطبق بصورة مباشرة في البوسنة والهرسك، ولل قانون المتعلق بوزارة الشؤون الداخلية في اتحاد البوسنة والهرسك.

ومن جانبها بذلت شرطة موستار الغربية جهودا كبيرة على أعلى المستويات لإخفاء حقائق المواجهة التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وتتم عدم دقة المعلومات المقدمة من أفراد شرطة موستار الغربية بمن فيهم رئيس الشرطة ماركو راديتش، إلى محققي قوة الشرطة الدولية عن انعدام القيادة المتسمة بالروح المهنية في أعلى مستويات شرطة موستار الغربية. ولو كانت مثل هذه القيادة موجودة، ما كانت حوادث ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ قد وقعت على الأرجح.

إن تقاعس الشرطة في كل من موستار الشرقية والغربية على حد سواء، عن توفير الحماية للضحايا المحتملين والفعليين لسلسلة الاعتداءات العرقية المتبادلة داخل المدينة وعلى طرق السفر الخارجية منها في الأيام التي أعقبت مواجهة ١٠ شباط/فبراير، دليل على انعدام تام خطير للقيادة الممتثلة لأخلاقيات الشرطة في سائر أنحاء المنطقة.

المرفق الثاني

النتائج الرئيسية

حققت قوة عمل الشرطة الدولية في حادث ١٠ شباط/فبراير للوقوف على الملابس التي أحاطت بالقضية وتحديد المسؤولين عن العنف. وشمل ذلك التحقيق، استعراضا للادعاءات التي رددتها، في وسائط الإعلام، مسؤولو جيش البوسنة والهرسك، والمسؤولون الاتحاديون ومواطنو موستار. وفي ضوء الوقائع التي أمارت فريق التحقيق اللثام عنها، تم التوصل إلى ١٧ نتيجة رئيسية:

١ - فتح رجال شرطة موستار الغربية نيران أسلحتهم على الجمع البشناقي أثناء تراجعه من مسرح الأحداث، فلقى شخص واحد مصرعه وأصيب ٢٠ آخرين بجراح.

وقد التقطت صورة لاثنيين من رجال شرطة موستار الغربية أثناء إطلاقهما النار على الجمع المتراجع وهما: زلييكو بلانينيتش وإيفان هركاتش نائب رئيس شرطة موستار الغربية. وتعرف الشهود على رجل شرطة يدعى بوزد بريتش يرتدي الملابس المدنية شوهد وهو يطلق النار على الجمع ولكنه لم يظهر في الصور لأنه كان يقف فيما يبدو إلى جوار المصور. والتقطت صور لثلاثة آخرين من رجال الشرطة وهم شاهرين أسلحتهم ولكن لم يلحظ أنهم كانوا يصوبونها تجاه الجمع البشناقي أو كانوا يطلقون النار منها. ورجال الشرطة هؤلاء هم: زلاتكو بافلوفيتش، وجوزيب سفيتانوفيتش ورجل شرطة آخر لم يتم التعرف عليه رغم أنه يرتدي زي شرطة موستار الغربية. وقد أسفر إطلاق النار عن مصرع مواطن بشناقي واحد وإصابة ٢٠ بجراح من بينهم المفتي، وعولج ٦ بشناق من جروح نتجت عن الضرب. وقد ظل ثلاثة من البشناق الذين أصيبوا بالرصاص في مسرح الأحداث ومن بينهم الشخص الذي توفي متأثرا بجراحه، ملقن في الشارع بعد الحادث. وجرح آخرون من جراء إطلاق النار ولكن أمكنهم الانصراف من مكان الحادث.

وخلال استجوابهم، أنكر جميع رجال شرطة موستار الغربية الذين التقطت لهم صور وأسلحتهم في أيديهم، أنه كانت بحوزتهم أي أسلحة وقت المواجهة بل أن نائب رئيس شرطة موستار الغربية أنكر أنه كان موجودا لدى وقوع المواجهة مدعيا أنه لم يصل إلا بعد رجال الشرطة الموفدين من الكرنفال المقام في دوار روندو.

وفي أعقاب حادث إطلاق النار عثرت قوة عمل الشرطة الدولية على خزانة فارغة ورصاصة واحدة من عيار ٩ ملمترات وذلك في المنطقة التي شوهدت فيها شرطة موستار الغربية تصوب أسلحتها إلى الجمع البشناقي والواقع أن تلك الذخيرة من النوع نفسه الذي تستخدمه شرطة موستار الغربية.

٢ - اعتدى أفراد من شرطة موستار الغربية يرتدي بعضهم الملابس المدنية بالضرب على أفراد المسيرة البشناقية.

تظهر الأدلة المتمثلة في شرائط الفيديو والصور الفوتوغرافية رجال شرطة يرتدون الزي الرسمي وهم يضربون أفراد المسيرة البشناقية بالعصي. ولا توجد أي أدلة تؤيد ادعاء شرطة موستار الغربية بأن

البشناق هم الذين بدأوا بالاعتداء ويفيد بيان صادر عن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، بأن شرطة موستار الغربية، تصرفت بطريقة عدوانية واستفزازية.

٣ - أفرطت شرطة موستار الغربية في استعمال القوة ضد أفراد المسيرة البشناقية، بما في ذلك استعمال القوة المفضية إلى الموت دونما مبرر.

فقد أسفر إرراط مسؤولي تنفيذ القانون في استعمال القوة في ضرب أفراد المسيرة، وشوهم في استعمال القوة المفضية إلى الموت دونما داع عن حالة وفاة واحدة وإصابات عديدة. وتصرفات من هذا القبيل من جانب القائمين على تنفيذ القانون، تعد أفعالا إجرامية.

ذلك أن استعمال مسؤولي تنفيذ القانون للأسلحة النارية ليس مشروعاً إلا في ظروف محدودة تشمل الدفاع عن النفس أو عن الغير في مواجهة خطر وشيك يهدد بالموت أو بإصابة خطيرة، أو عندما لا يكون للوسائل الأخرى أي فعالية. وبالنظر إلى انتفاء هذه العوامل، وإلى أن أفراد المسيرة بدأوا يتراجعون لدى إطلاق النار يغدو استعمال شرطة موستار الغربية للقوة المفضية إلى الموت أمراً لا موجب له وغير متناسب. وفضلاً عن ذلك، أفرط رجال شرطة موستار الغربية في استعمال القوة في ضرب أفراد المسيرة الذي لم يشكلوا لهم أي تهديد مباشر لهم. وتشكل تلك التصرفات من جانب شرطة موستار الغربية انتهاكات لمعايير تنفيذ القانون المعترف بها دولياً والمنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تسري مباشرة على البوسنة والهرسك، وللمعايير المنصوص عليها في قانون وزارة الداخلية باتحاد البوسنة والهرسك.

٤ - تتحمل شرطة موستار الغربية وقيادتها المسؤولية عن المواجهة مع أفراد المسيرة البشناقية وهي المواجهة التي أسفرت عن اندلاع العنف.

قصرت شرطة موستار الغربية عن التخطيط والتصرف بشكل مناسب لدى إخطارها بالمسيرة البشناقية. وكان بإمكان شرطة موستار الغربية أن تتخذ إجراءات لمنع المسيرة. فقد تم إخطارها بالزيارة المزمع القيام بها للمقبرة وكان رجال الشرطة المرتدين الزي الرسمي منتشرين على امتداد الطريق. غير أن شرطة موستار الغربية اختارت أن تقطع الطريق على أفراد المسيرة قبيل المقبرة مباشرة رغم أنه كان يمكنها بسهولة أن تسد شارع كنيشتا ميهايلا هومتشوغ (شارع ليسكا) عند نقطة تتجاوز المقبرة مباشرة. فلو كان قد حدث هذا لتحقق غرض شرطة موستار الغربية المعلن ألا وهو منع الاحتكاك بين أفراد المسيرة البوسنية والحاضرين في الكرنفال دون وقوع مواجهة.

ولا يوجد أي دليل دامغ على أن شرطة موستار الغربية دبرت المواجهة العنيفة مع المسيرة البشناقية؛ بيد أن هناك عدة عوامل تؤيد ذلك الرأي. فقد انتدب عدد كبير من أفراد الشرطة الخاصة في الكرنفال المقام في دوار روندو المجاور والذي يوصف بأنه تجمع أسري، لا يستحق أن تتواجد فيه الشرطة على هذا النحو. وفضلاً عن ذلك يتبين من الأدلة المؤيدة بالصور الفوتوغرافية ومن المقابلات مع الشهود وأفراد شرطة موستار الغربية أن رجال الشرطة في مسرح الأحداث، بما فيهم هركاتش نائب رئيس

الشرطة لم يبذلوا أي جهد ملموس لوقف استعمال القوة أو لم يحاولوا حتى كبح جماح زملائهم المرتدين الملابس المدنية أثناء إطلاق النار. وتوحي عدم استجابة رجال الشرطة الذين كانوا حاضرين أن استعمال القوة ربما كان متوقعا في ذلك اليوم. بيد أن مركاش نائب رئيس الشرطة ذكر أن السبب الوحيد الذي حمل رجال الشرطة المرتدين الملابس المدنية على التوجه إلى مسرح الأحداث هو الاستجابة لنداء استغاثة وجهته الشرطة باللاسلكي. ويتبين من أقوال الشهود والأدلة المؤيدة بالصور الفوتوغرافية أن الشرطة التي هاجمت الجمع البشناقي لم تصل إلا بعد النداء اللاسلكي.

٥ - حاول مسؤولو شرطة موستار الغربية التستر على تصرفات رجالهم وأشاعوا البلبلة بين الرأي العام فيما يتصل بما حدث فعلا.

إن عدد البيانات الزائفة المقدمة لمحقيقي قوة عمل الشرطة الدولية، وامتناع شرطة موستار الغربية، في بعض الأحيان، عن تزويد محقيقي قوة عمل الشرطة الدولية بما طلبوه من أدلة وانعدام التعاون بوجه عام من جانب شرطة موستار الغربية كلها أمور تشكل جزءا مما يبدو أنه جهد متضافر للحيلولة دون اكتشاف وقائع الحادث.

ولم تجر شرطة موستار الغربية أي تحقيق يذكر في أحداث ذلك اليوم. وتقاعست عن تفتيش مسرح الجريمة مباشرة بعد الحادث ولم تأخذ أقوال الشهود. وقصرت عن جمع الأدلة الهامة. ومن ثم فإن تصرفاتها تشكل إخفاقا في الاستجابة على النحو الذي تقتضيه المهنة وانعداما للقيادة الممثلة لأخلاقيات الشرطة على أعلى المستويات.

٦ - تم مسبقا إخطار شرطة موستار الغربية بالمسيرة البشناقية إلى المقبرة.

ثمة أدلة وافية تفيد بأن شرطة موستار الغربية كانت على علم تام بالزيارة التي يزعم البشناق القيام بها للمقبرة على النقيض من ادعاءاتها بعدم معرفة شيء على الإطلاق عن المسيرة المزمعة.

وقد صرح راديتش رئيس شرطة موستار الغربية بأن الشرطة لم يكن لديها أي علم مسبق بزيارة البشناق للمقبرة في عيد الفطر.

بيد أنه في صباح ١٠ شباط/فبراير اتصل صابر محمد وستيف تيودور مراقبا محطة موستار ١ التابعة لقوة عمل الشرطة الدولية بمركز شرطة موستار الغربية للتأكد من أن شرطة موستار الغربية ستؤمن زيارة المقبرة. وقد رد رئيس الفريق المناوب في شرطة موستار الغربية، دراغان مارينتسييتش بأنه ليس لديه علم بأن البشناق يزعمون زيارة المقبرة. ثم أجرى اتصالا هاتفيا وأبلغ، بعد ذلك، مراقبو قوة عمل الشرطة الدولية بأن شرطة موستار الغربية ستكمل الأمن لزيارة المقبرة وفي كرنفال دوار روندو.

وفي مقابلة مع محقيقي قوة عمل الشرطة الدولية، ذكر رجل شرطة بشناقي من قوة شرطة موستار الموحدة كان يعمل ذلك اليوم مع زميل له بوسني كرواتي، بأنه قام وزميله بإبلاغ مقر القيادة في موستار

الغربية في ١٠ شباط/فبراير عن الزيارة المزمع القيام بها للمقبرة. وأقر الضابط المناوب في شرطة موستار الغربية، دراغان مارينسيتش بأنه قد تم إخطاره بذلك هاتفياً، وذكر أنه كان على علم بالزيارة وبعدم وجود أي مشاكل. ويتبين من التحقيق أن السيد مارينسيتش اتصل بقوة شرطة موستار المشتركة الساعة ١٣/٠٠ وذكر مرة أخرى أنه قد تم اتخاذ اللازم فيما يتصل بزيارة البشناق للمقبرة.

وقد صرح نائب وزير داخلية كانتون نيريتفاني الهرسك، السيد ديهو (بوشناقي) بأنه في عام ١٩٩٤، أعلنت الجمعية الإسلامية الكاثنة في سراييفو أن عيد الفطر يعد مناسبة لزيارة المقابر وإحياء ذكرى من استشهدوا في الحرب. ويذكر في هذا الصدد، أن زيارة المقابر في المناسبة الدينية، التي يطلق عليها "عيد الفطر" هي تقليد متبع في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وقد تمت في عام ١٩٩٦ زيارة المقبرة ذاتها في موستار الغربية دون أن تقع أي حوادث.

وذكر السيد صافت أورو تشيفيتش، نائب العمدة (بوشناقي) أنه، في يوم الأحد، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، أبلغ، هاتفياً، شرطة موستار الغربية بالزيارة المزمع القيام بها للمقبرة. ويؤكد مراقب قوة عمل الشرطة الدولية المنتدب للعمل في قوة شرطة موستار الموحدة ويدعى ازيغيدو، أنه قد تم إخطاره بالمسيرة في ٩ شباط/فبراير.

٧ - اتسمت المسيرة بوجه عام بطابع سلمي، حتى بعد محاولة شرطة موستار الغربية وقف زيارة المقبرة.

قاد المسيرة السيد سميكايتش، المفتي، والسيد ديهو رئيس شرطة موستار الغربية والسيد اورو سينيتش نائب عمدة موستار. وتظهر الأدلة المؤيدة بأشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية أن المسيرة كانت تضم رجالاً ونساءً في منتصف العمر، وكذلك مسنين وشباب. ولم تلاحظ في أي من أشرطة الفيديو أو الصور الفوتوغرافية أي أسلحة.

ويظهر أفراد المسيرة في أشرطة الفيديو وهم يحملون الزهور. وتجدر الإشارة إلى أن المقبرة تضم قبور المسلمين والكاثوليك. ويدعي بعض أفراد المسيرة أن لهم أقرباء وأصدقاء دفنوا في المقبرة؛ ويدعي آخرون أنهم أرادوا التعبير عن إجلالهم لمن "دافعوا عن موستار".

٨ - لم يحدث أي احتكاك أو مواجهة بين مسيرة البشناق (البوسنيين المسلمين) والمشاركين في الكرنفال.

لا يوجد أي دليل على حدوث أي مواجهة أو احتكاك بين المشاركين في المسيرة والبوسنيين الكروات الذين حضروا الكرنفال كما ادعى البعض. ويتبين من الصور الفوتوغرافية، بما لا يرقى إلى الشك، أنه لا يمكن رؤية المقبرة وموقع المواجهة من مكان الكرنفال. ومن الواضح أنه كان يمكن للموكب أن يسير في طريقه إلى المقبرة دون أن يحتك بأي شكل من الأشكال بالذين حضروا الكرنفال.

ويتبين من استعراض أدلة الفيديو والصور الفوتوغرافية أن الموكب أوقف أمام المقبرة من قبل مجموعة مكونة من ١٥ رجلا باللباس المدني، وتم التعرف على هويات بعضهم فيما بعد وتبين أنهم ضباط مدنيون أو أفراد تابعون للشرطة الخاصة من موستار الغربية. وكان هؤلاء الرجال يحملون أيضا أجهزة لاسلكي "موتورولا" وهراوات مماثلة للهراوات التي تستخدمها شرطة موستار الغربية.

٩ - لا توجد أي أدلة على أن المشتركين في موكب البشناق كانوا يحملون السلاح أو أنهم تصرفوا تصرفا عدوانيا قبل أن تطلق شرطة موستار الغربية النار عليهم.

على الرغم من تصريحات شرطة موستار الغربية بأن المشتركين في مسيرة البشناق كانوا مسلحين، فلم يُقَمَّ أي دليل على ذلك. وليس هناك ما يشير في أي من أدلة الفيديو أو الصور الفوتوغرافية إلى أن المشتركين في الموكب كانوا يحملون مِدَى أو أسلحة أخرى. يضاف إلى ذلك أنه لا الشرطة ولا قوة تثبيت الاستقرار رأت أو ضبطت أسلحة كانت في حوزة هذا الحشد. وقد وصفت قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار كما وصف شهود العيان من البشناق الحشد بأنه كان متسما بالانضباط والجدية والاحترام.

وعقب إطلاق النار، شوهد البشناق يرتكبون ثلاثة أفعال متسمة بالعنف. وقد ارتكبت الفعل الأول عندما أُلْقِيَ أحد الذكور البشناق بحجر؛ وشوهد في الواقعة الثانية عدد من المشتركين في موكب البشناق ينهالون بالضرب على إحدى مركبات شرطة موستار الغربية ويلحقون أضرارا بزجاجها الأمامي؛ ووقعت الحادثة الثالثة عندما أدمى أحد الذكور البشناق أنف أحد أفراد شرطة موستار الغربية. وتبين أدلة الفيديو والصور الفوتوغرافية وكذلك إفادات شهود العيان، أن حوادث العنف هذه وقعت بعدما انهار أفراد شرطة موستار الغربية ضربا بالهراوات على الحشد. وكانت هذه هي أفعال العنف الوحيدة التي ارتكبتها المشتركون في المسيرة ودعمتها الأدلة.

وقدم مستشفى موستار الغربية قائمة بأسماء ١٧ شخصا من البوسنيين الكروات، من بينهم ٢ أفراد شرطة، ادعوا بأنهم أصيبوا بجروح على يد البشناق في ١٠ شباط/فبراير. وتؤكد للمحققين من قوة الشرطة الدولية أن هذه القائمة إنما هي قائمة البوسنيين الكروات الذين أصيبوا بجروح في أثناء أعمال العنف التي وقعت عشية اليوم الذي حدثت فيه المواجهة. وأفرد الشرطة الثلاثة هم الوحيدون الذين يدعون بأنهم جرحوا في أثناء المواجهة. ولا توجد أدلة كافية لإثبات صحة الادعاء بأن اثنين من هؤلاء الأفراد أصيبا بجروح في مسرح المواجهة. ومن الجائز أن يكونا قد أصيبا بجروح في أثناء أعمال العنف التي نشبت عشية اليوم الذي وقعت فيه المواجهة. والدليل الوحيد الثابت على تسبب المشتركين في الموكب في إصابة أحد أفراد شرطة موستار الغربية هو كسر في الأنف.

١٠ - صدرت إيماءة عن إحدى المراقبات من قوة الشرطة الدولية فُسرت على أنها تشجيع لموكب البشناق على متابعة السير.

شاهد المشتركون في المسيرة إحدى المراقبات من قوة الشرطة الدولية تسير أمام الموكب وتلوح بيدها بطريقة اعتقدوا أنها تعني أنها تريد أن يتابعوا السير حول أول مجموعة من أفراد شرطة يواجهونهم. وقالت المراقبة في المقابلة التي أجراها معها المحققون إنها كانت تومئ إلى مراقب ثان بحركة يدوية لكي يتقدم. ولا يمكن التأكد من شريط الفيديو مما إذا كانت المراقبة تشجع الحشد على السير قدما أم كانت تومئ إلى مراقب ثان، ولكن الاعتقاد الواضح لدى الذين أجريت معهم من مقابلات من المشتركين في المسيرة هو أن المراقبة كانت تشجع الموكب على متابعة السير.

ولكن كان هناك اعتقاد لدى بعض الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات بأن تصرفات المراقبة أدت في نهاية المطاف إلى المواجهة التي وقعت بين المشتركين في المسيرة والشرطة، فلم يكن هناك عندما صدرت هذه الإيماءة عن المراقبة أي دليل على أن الزيارة هذه لن تبقى سلمية أو أن هذه المسيرة إلى المقبرة ستكون مختلفة عن مسيرة السنة السابقة.

١١ - حاولت شرطة موستار الغربية التستر على الحقائق المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، بتأييد من أعلى مستويات القوة.

كان هناك جهد منسق من أعلى مستويات شرطة موستار الغربية لإخفاء حقائق المواجهة التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وتدل كمية المعلومات الخاطئة التي قدمتها شرطة موستار الغربية، ورئيس الشرطة راداتش، إلى قوة الشرطة الدولية، على انعدام القيادة المتمثلة لأخلاقيات المهنة على أعلى مستويات شرطة موستار الغربية.

وهناك أمثلة عديدة على محاولة التستر على الحقائق. ومن هذه الأمثلة أن رئيس الشرطة ماركو راداتش قال في بادئ الأمر للمحققين إن الشرطة الخاصة لا تخضع لإمرته بل هي مسؤولة مباشرة أمام الوزير كورتش، ثم قال فيما بعد إنه لا وجود لهذه الشرطة الخاصة. وتبين أن كلا التصريحين غير صحيح.

وفي مثال آخر، قال رئيس شرطة موستار الغربية ماركو راداتش للمحققين عندما أطلعوه على صورة فوتوغرافية واضحة لشخص تبين فيما بعد أنه نائب رئيس شرطة موستار الغربية إيفان هراكاتش، إنه لا يستطيع التعرف على هوية هذا الشخص، في حين أن العديد غيره من الأشخاص الذين اطلعوا على هذه الصورة الفوتوغرافية تعرفوا على الفور على هوية صاحبها وقالوا إنها لإيفان هراكاتش.

وفي مثال ثالث، عندما أجريت مقابلات مع أفراد شرطة موستار الغربية المرتدين ألبسة عادية والذين تبين من الصور الفوتوغرافية أنهم كانوا في مسرح الأحداث وكانوا يحملون السلاح، قال جميعهم إنهم لم يكونوا مسلحين. وعلى وجه التحديد، قال كل من إيفان هراكاتش، نائب رئيس الشرطة، ويوسيب

سفيتانوفتش، أحد أفراد شرطة موستار الغربية، إنه لم يكن مسلحاً، في حين أنهما يظهران في الأدلة الفوتوغرافية يحملان السلاح.

١٢ - كانت هناك هجمات عديدة على مدنيين، من البوسنيين الكروات والبشناق على السواء، عقب الحادث الذي وقع عند المقبرة. ولم تتخذ الشرطة إجراءات تذكر للقبض على مرتكبي هذه الهجمات أو لحماية الأبرياء الذين تعرضوا لها.

وقع عقب المواجهة التي حدثت عند المقبرة بين شرطة موستار الغربية والمشاركين في المسيرة عدد كبير من الهجمات على الناس في جميع أنحاء منطقة موستار. ووقع عدد من تلك الهجمات على الطرق الخارجة من موستار، حيث شن أشخاص بالقرب من الطريق هجمات على سيارات مملوكة لبوسنيين كروات. ولم تفعل الشرطة شيئاً في أي من هذه الهجمات لحماية المواطنين منها أو للقبض على مرتكبيها.

المرفق الثالث

نزاهة الشرطة وأخلاقياتها

في جميع مراحل التحقيق في الحادث الذي وقع في موستار الغربية، واجه المحققون حالات عديدة لم تفل فيها شرطة موستار الغربية الحقيقة أو حاولت إخفاء معلومات هامة. وفيما يلي بعض الأمثلة الفاضحة على ذلك:

١ - أبلغ رئيس الشرطة، ماركو راديتش المحققين في البداية بأن الشرطة الخاصة ليست تحت إمرته بل هي مسؤولة مباشرة أمام الوزير كوريتش، ثم أبلغهم في وقت لاحق بأن الشرطة الخاصة لا وجود لها.

وكلا التصريحين لا صحة لهما. فقد أبلغ الوزير كوريتش المحققين أن الشرطة الخاصة موجودة وهي مسؤولة أمام رئيس الشرطة راديتش مباشرة. وعندما عرضت على رئيس الشرطة راديتش صور، في مقابلة أجريت معه فيما بعد، اعترف بأن عددا من الضباط الذين كانوا في مكان الحادث هم من الشرطة الخاصة.

٢ - وعندما عرضت على ماركو راديتش رئيس شرطة موستار الغربية صورة واضحة لشخص تبين فيما بعد أنه نائب رئيس شرطة موستار الغربية، إيفان هركاتش، قال للمحققين إنه لا يستطيع أن يتعرف على ذلك الشخص.

وقد عرف العديد من الأشخاص الآخرين الذين رأوا صورة ذلك الشخص، فورا، بأنه نائب رئيس شرطة موستار الغربية، إيفان هركاتش.

٣ - وذكر جميع أفراد شرطة موستار الغربية الذين يرتدون ملابس مدنية والذين تبين من الصور أنهم كانوا في مكان الحادث ويحملون أسلحة، بأنهم كانوا غير مسلحين.

وتبين الصور بوضوح أن أفراد الشرطة الذين كانوا موجودين في مكان الحادث كانوا مسلحين، خلافا لما ذكره أولئك الأفراد. وذكر السيد يوسيب تشفيتانوفيتش، على وجه التحديد، أنه كان غير مسلح، على الرغم من إمكانية التعرف عليه بوضوح في الصورة رقم ٢٢ وهو يحمل بندقية مصوبة إلى أعلى. وذكر نائب رئيس الشرطة، إيفان هركاتش أيضا أنه لم يكن مسلحا، ولكن الصورتين رقمي ٢٩ و ٣٠ تظهرانه مصوبا سلاحه نحو الجمهور المتراجع.

٤ - وأكد جميع أفراد شرطة موستار الغربية في المقابلات التي أجريت معهم أنهم لا هم ولا أي من زملائهم أطلقوا النار على المشتكرين في المسيرة.

وتظهر الأدلة الفوتوغرافية بوضوح أفراد الشرطة هؤلاء يصوبون أسلحتهم نحو مجموعة المشاركين في المسيرة أثناء تراجعهم. وقد قام فريق المحققين بجمع خراطيش طلقات عديدة في موقع

الحادث من نفس البقعة التي يظهر فيها أفراد الشرطة في الصور واقنين ومصوبين أو مطلقين أسلحتهم على المشتركين في المسيرة أثناء تراجعهم.

٥ - ذكر رئيس شرطة موستار الغربية، ماركو راديتش في المقابلة التي أجريت معه أن شرطة موستار الغربية لم تكن على علم سابق بزيارة المقبرة هذه.

وتبين المقابلات التي أجريت بأن إخطاراً بهذا الشأن كان قد وجه إلى كل من أفراد شرطة موستار الغربية العاملين في قوة الشرطة الموحدة لموستار وإلى ضابط النوبة في مركز شرطة موستار الغربية. وقد تم تحديد أسماء أولئك الذين أبلغوا الشرطة بالمسيرة المزمعة، وأسماء أولئك الذين تلقوا الإبلاغ.

٦ - وصرح عدد من مسؤولي شرطة موستار الغربية في مقابلات أجريت معهم ولوسائط الإعلام بأن أفراد الجمهور كانوا مدججين بالأسلحة وأنه كان مؤلفاً من العديد من الشباب الأقوياء.

ولا يؤيد هذه المزاعم أشرطة الفيديو ولا أدلة الصور، ولا المقابلات العديدة التي أجريت مع أفراد كانوا في مكان الحادث. وعلاوة على ذلك، تبين أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية أن المسيرة كانت تتألف من رجال ونساء من متوسطي العمر ومعهم مسنون وشباب. ولا يظهر في أشرطة الفيديو أو الصور أي أسلحة لدى المشاركين في المسيرة.

المرفق الرابع

"الشرطة الخاصة" لموستانار الغربية

إن عددا من أفراد الشرطة الذين يرتدون الزي المدني ممن تم التعرف عليهم بأنهم شاركوا في المواجهة، هم أفراد كانوا مسجلين في السابق بوصفهم أفرادا في الشرطة الخاصة لموستانار الغربية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أخبر مفوض قوة الشرطة الدولية، بيتر فيتزجيرالد مسؤولي شرطة موستانار الغربية بتسريح أفراد الشرطة الخاصة، إذ أن وجود شرطة خاصة لا يتفق والمبادئ الديمقراطية لخدمات الشرطة. وقد أبلغ كل من مسؤولي الشرطة في موستانار الغربية وموستانار الشرقية في نهاية الأمر بالحاجة إلى تسريح أفراد الشرطة الخاصة، ما لم يكونوا قد فحصوا للاحقهم بقوة الشرطة الاتحادية الجديدة، وفي هذه الحالة يمكن تكليفهم بالمهام العادية للشرطة، ليعملوا من مراكز الشرطة النظامية مرتدين نفس الزي الذي ترتديه الشرطة النظامية. وقد تم بصورة منتظمة إبلاغ مفوض قوة الشرطة الدولية بأن الشرطة الخاصة في موستانار، كوحدة مستقلة، قد سرحت.

وعندما سئل راديتش، رئيس شرطة موستانار الغربية عن "أفراد الشرطة الخاصة" في أول مقابلة أجريت له مع المحققين، أجاب بأن الشرطة الخاصة لا تخضع لإمرته ولكنها تخضع لإمرة كوريتش وزير داخلية كانتون نيريتغا في الهرسك. وفي مقابلة لاحقة، ذكر بأن هؤلاء الأفراد قد سرحوا. وفي مقابلة أجريت بعد ذلك، في ١٩ شباط/فبراير، أقر رئيس الشرطة راديتش بأن عددا من الرجال الذين يرتدون الزي المدني ممن تم التعرف عليهم في مكان الحادث هم من أفراد الشرطة الخاصة.

وفي مقابلة مع المحققين، ذكر كوريتش، وزير داخلية كانتون نيريتغا في الهرسك، أنه تم إعادة تنظيم وحدة الشرطة الخاصة قبل أربعة أشهر وأن أفرادها نقلوا إلى وحدات أخرى في قوة شرطة موستانار الغربية. وزعم أن عددهم هو قرابة ٩٠ إلى ١٠٠ شخص وأنهم كلّفوا بمراقبة الكرنفال بملايس مدنية لأنهم لو حضروا الكرنفال بالزي الرسمي، فسيبدو الأمر وكأنه استفزاز للحاضرين في الكرنفال. وذكر الوزير أن الشرطة الخاصة تكلف في كثير من الحالات بهذه الطريقة، بملايس مدنية، ولكن إذا اقتضى الأمر أن يتخذوا إجراء، فيتعين عليهم إظهار شاراتهم.

ومن الواضح أن أوامر مفوض الشرطة الدولية بتسريح الشرطة الخاصة لم تنفذ من جانب شرطة موستانار الغربية، على الرغم من المزاعم التي تذهب إلى خلاف ذلك. إن استخدام هؤلاء الشرطة مرتدين الزي المدني، وعدم إبرازهم أي شيء يدل على أنهم شرطة كما يتبين من الأدلة الواضحة المتمثلة في أشرطة الفيديو والصور، إنما يعد انتهاكا صارخا للمعايير المعترف بها دوليا لإنفاذ القانون والمبادئ المتعلقة بخدمات الشرطة. وصور الهجوم على المسيرة المتهجة إلى المقبرة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ تبين بوضوح أن العديد من هؤلاء الشرطة تصرفوا بصورة غير قانونية.

